**النتائج الرئيسية:**

**الجزء الأول: تأثير الحصار الإسرائيلي على حياة الفلسطينيين**

* **تراجع (بشكل كلي أو جزئي) دخل 73% من الأسر الفلسطينية خلال الشهر الأربعة الأخيرة.**
* **فقدت 27% من الأسر الفلسطينية مصدر دخلها الرئيسي بشكل كامل.**
* يقل الدخل الشهري لثلثي الأسر  الفلسطينية ( بغض النظر عن حجمها) عن 300 دولار. وقد كانت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن 300$ قبل بدء الانتفاضة وتشديد الحصار الإسرائيلي حوالي ( 23% ).
* أفاد ( 46%)  من المستطلعين بأن أحد أفراد أسرتهم فقد عمله بشكل كامل (بواقع 54% في قطاع غزة، و41% في الضفة الغربية). ووصلت هذه النسبة إلى 53% في مخيمات اللاجئين. كما وأضاف 25% بأن أحد أعضاء أسرتهم قد فقد العمل بشكل جزئي نتيجة الحصار.
* **يعاني 75% من الذين تم مقابلتهم في الأراضي الفلسطينية من اضطرابات نفسية نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة.**
* **الأطفال والمراهقون هم الأكثر تعرضا للاضطرابات النفسية نتيجة الأحداث**، حيث يعاني 69% ضمن الفئة العمرية ( 4-14 ) من اضطرابات نفسية، وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى 72%.
* **النساء أكثر تعرضا للاضطرابات النفسية من أي فئة أخرى في المجتمع، حيث صرحت ( 87% ) بأنهن يعانين من مثل هذه الاضطرابات، مقارنة بـ ( 62%) بين الرجال.**
* فقد أبناء/بنات 11%  من الأسر الفلسطينية إمكانية استكمالهم لتعليمهم (سواء المدرسي أو الجامعي)، بالإضافة إلى ذلك، تأثر سلبيا أبناء/بنات 60% من الأسر  بالنسبة لالتحاقهم بالمؤسسات التعليمية.
* واجهت 42% من الأسر صعوبات في الوصول للخدمات الصحية، وقد واجه مثل هذه الصعوبات 50% من المقيمين في قرى الضفة الغربية.
* **77% لا يشعرون بالأمن على أنفسهم وأسرهم وممتلكاتهم.**
* تلقى 28% من الأسر الفلسطينية مساعدات عينية أو مادية خلال فترة الانتفاضة الحالية. وكانت نسبة الأسر المستفيدة في قطاع غزة ( 41% ) وهي ضعف النسبة في الضفة الغربية ( 20%).
* **في محاولة للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة**، قامت 84% من  الأسر الفلسطينية بتخفيض حجم مصروفاتها، بينما قام 55% منها بصرف مدخراتها، ولجأت 43% من الأسر للاستدانة. وفي قطاع غزة، قامت 31% ببيع مصاغ الزوجة أو جزء منه،   ولجأت 52% من الأسر للاستدانة في سبيل التعامل مع  الصعوبات الاقتصادية.
* **اعتبر فقط 12.4% من المستطلعين أن الدول العربية قد أوفت بوعودها التي قطعتها في قمتها المنعقدة في تشرين أول 2000 في القاهرة، بينما أجاب 58% بأن الدول العربية لم تف بتلك الوعود.**
* **يعتقد 56% من المستطلعين أنه لم يتم توزيع المساعدات والمعونات المادية و الغذائية لمن يحتاجها ويستحقها**، بينما أجاب 16% أن ذلك حصل "إلى حد ما"، واعتبر 19% فقط أنه تم توزيعها لمن يستحقها. كان عدم الرضى عن التوزيع مرتفعا في الضفة الغربية ( 60% ) مقارنة مع قطاع غزة ( 50% ).
* بالنسبة لوصفهم للأوضاع الفلسطينية الداخلية، اعتبر 37%  أن "الفوضى والعنف في ازدياد في المجتمع"، بينما أفاد 40% بأن لا وجود لمثل هذا الوضع.
* أكد أكثر من 38% من الذكور ذوي الأعمار بين (18-22) بأنهم سيهاجرون للإقامة في دولة أخرى في حال سنحت لهم الفرصة لذلك، ووصلت نسبة النساء المستعدات للهجرة من الفئة العمرية (23-27) إلى 28%. وبشكل عام أكد 17% من المستطلعين بأنهم سيهاجرون للإقامة خارج البلاد  لو منحت لهم الفرصة لذلك.

**الجزء الثاني: الانتفاضة والعملية السلمية**

* يعتبر 12%  أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب ارئيل شارون سيكون جادا في التوصل إلى اتفاق دائم ينهي الصراع مع الفلسطينيين، ووافق مع ذلك "إلى حد ما" 13%،  وصرح 64 % بأن شارون لن يكون جادا في السعي للسلام .
* يؤيد 70%  استمرار المفاوضات حتى الوصول إلى اتفاق حل دائم.
* يؤيد 60%  اتفاقا قائما على أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بينما يعارض مثل هذا الاتفاق 27%، وهناك 7% أجابوا بأنهم يؤيدون ذلك "إلى حد ما".
* يعتقد 27%  بأنه من الممكن أن تعترف إسرائيل بحق العودة للاجئين إلى الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948.
* أبدى 25% من المستطلعين موافقتهم على أي اتفاق يتم التوصل إليه بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل،  وتعتقد القيادة بأنه أفضل اتفاق ممكن لتحقيق المصلحة الوطنية الفلسطينية، بينما صرح 67% بأنهم سيحددون رأيهم فقط عند الاطلاع على حيثيات الاتفاق.
* يعتبر 38%  بأن فريق التفاوض الحالي أفضل من يمثل المصلحة العليا للشعب الفلسطيني. ويوافق مع ذلك "إلى حد ما" 19%، بينما لا يعتقد ذلك 32%.
* صرح 44% بأنهم راضون عن المسار الحالي للانتفاضة، وصرح 20% بأنهم "راضون إلى حد ما"، بينما صرح 33% بأنهم غير راضين عن مسار الانتفاضة الحالي.
* يعتقد 17% بأن الرئيس الأمريكي الجديد ( جورج بوش)  سيكون أكثر توازنا في موقفه بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من سابقه بيل كلنتون، بينما لا يعتقد ذلك 58%، وهناك 25% غير متأكدين.

**الجزء الثالث: العمليات العسكرية**

* يؤيد 53% العمليات العسكرية ( الانتحارية ) ضد المدنيين الإسرائيليين في المدن داخل الخط الأخضر، بينما يعارض العمليات العسكرية (الانتحارية) 40%. وكانت نسبة المعارضة لمثل هذه العمليات أكبر  في الضفة الغربية، حيث وصلت النسبة إلى ( 44%)  بينما وصلت نسبة التأييد إلى ( 47%). ووصلت نسبة التأييد لمثل هذه العمليات في غزة إلى 64%، والمعارضة إلى 33%.
* يرى 40% من مؤيدي العمليات العسكرية أن تقتصر أهدافها ضد المستوطنين و العسكريين.

**الجزء الرابع: مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية**

* سمع91% بحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية،  ويرى 57% بأن فكرة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ممكنة التطبيق. وقد صرح 74% من المستطلعين أن إقبالهم على البضائع الإسرائيلية أصبح أقل من السابق ( أي ما قبل لانتفاضة).

**الجزء الخامس: أحكام الإعدام بحق العملاء**

* يعتقد 66% بأن لكل مواطن (حتى لو كان متهما بالعمالة) الحق في استئناف الحكم لمحكمة أعلى، بينما لا يعتقد بذلك 25%.
* وعند سؤال المستطلعين حول حكم الإعدام الذي تم ضد فلسطينيين متهمين بالتعاون مع إسرائيل، أعرب 85% عن تأييدهم لحكم الإعدام ضد العملاء، بينما عارضه 11%.
* يعتقد 77% أن أحكام الإعدام هذه ستردع عملية التجسس لصالح إسرائيل.
* اعتبر ثلث المستطلعين في الضفة والقطاع أن من تم محاكمتهم هم أكثر العملاء خطورة على القضية الفلسطينية، بينما صرح 53% بأن من تم الحكم عليهم ليسوا أكثر العملاء خطورة. وفي قطاع غزة، أجاب 25% فقط بأن من تم محاكمتهم هم أكثر العملاء خطورة.
* تتركز الأسباب التي تؤدي إلى تحول بعض الفلسطينيين لعملاء لإسرائيل ( حسب رأي المستطلعين) في: قدرة المخابرات الإسرائيلية على إسقاطهم ( 28%)، والمشكلات الاقتصادية النابعة من الفقر والحاجة (30%).

**الجزء السادس: تقييم المؤسسات**

* **قيم 47% إيجابيا أداء الرئيس ياسر عرفات، وقيم 28% أداءه على أنه "متوسط". بينما قيم أداءه سلبيا 15%. و**في قطاع غزة قيم 52% أداء الرئيس إيجابيا، مقارنة بـ 44% في الضفة الغربية.
* يرى 48% أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تقوم بالإجراءات الكافية لمعالجة الفساد في مؤسساتها، بينما يرى 28% بأن السلطة الوطنية تقوم بإجراءات كافية في هذا المجال.
* يعتقد 43% بأن هناك حاجة لتغيير مجلس الوزراء الحالي ورؤساء الهيئات الحكومية. وكانت نسبة التأييد لهذه الفكرة أعلى في قطاع غزة حيث أيد مثل هذا التغيير 50 %، مقارنة بـ ( 38%) في الضفة الغربية. وبشكل عام لم يؤيد فكرة التغيير هذه 38%.
* قيم 21% إيجابيا دور المجلس التشريعي خلال الانتفاضة، وقيم 34% هذا الدور بأنه "متوسط"، بينما قيمه سلبيا 43%.
* يعتقد 48% بأن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية تقوم بدورها في الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين.
* يؤيد  81.4%  تقديم المتهمين بتهم الفساد المالي والإداري للمحكمة قبل معاقبتهم، بينما يرى 15% ترك معاقبتهم للشارع الفلسطيني.
* صرح 52%  بأنهم راضون عن دور الحركات الإسلامية ( حماس والجهاد) في الانتفاضة، وقيم هذا الدور على أنه "متوسط" 30%، بينما صرح 10% بأن دورها "غير مرض". وكانت نسبة الرضى أعلى في قطاع غزة (63%) بالمقارنة مع ( 45% ) الضفة الغربية.
* يرى 53% بأن "حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية شيئا واحدا"، وتصل نسبة الذين يعتقدون ذلك في قطاع غزة إلى (57%). بينما يرى 27% بأن لفتح شخصية مستقلة عن السلطة ( تؤيدها أحيانا، وتعارضها أحيانا أخرى ). بينما اعتبر 4% حركة فتح معارضة للسلطة.
* يعتقد 36% بأن وزارات السلطة الفلسطينية لا تقدم خدماتها بفعالية للمواطنين الفلسطينيين. وخالفهم في ذلك21% حيث يرون أن مؤسسات السلطة تقدم خدماتها بفعالية. وكان تقييم 30% لهذه الخدمات "متوسطا".
* قيم 60% خدمات جمع القمامة في مناطق سكناهم إيجابيا.
* أبدى 47% رضاهم عن تنظيم عملية السير داخل المدن والبلدات. وقلت نسبة الرضا بشكل كبير بين المتعلمين.
* في حالة حدوث انتخابات لرئاسة السلطة اليوم، فإن هناك 58% لم يقرروا بعد لمن سيصوتون أو أنهم لن يصوتوا أبدا. من أولئك الـذين قرروا الإدلاء برأي حول الموضوع ضمن الاستطلاع وتصل نسبتهم (48%): هناك 28% سيصوتون لياسر عرفات، و12% لأحمد ياسين، و 9% لحيدر عبد الشافي. وكانت نسبة الذين سيصوتون لياسر عرفات أعلى في قطاع غزة ( 34%) عنها في  الضفة الغربية ( 24%).
* النسبة الأكبر من المستطلعين ( 47.8%) لا تؤيد أي من الأحزاب السياسية الموجودة. وتراوحت آراء الذين  أبدوا رأيهم حول الموضوع بين: 26% يؤيدون حركة فتح، و 18.5% يؤيدون حركة حماس، و 4.3% يؤيدون الجهاد الإسلامي، و 2.3% يؤيدون الجبهة الشعبية.
* **ولأول مرة: تحصل حركتي فتح وحماس على نفس نسب التأييد في قطاع غزة ( 24% لكل منهما). وما زال التأييد لحركة فتح أعلى في الضفة الغربية (27.2%) منه لحركة حماس (15%).**

**الجزء السابع: مستوى التعليم عامل حاسم في تشكيل المواقف**

**تباينت المواقف، بدرجة كبيرة، بين المتعلمين وغير المتعلمين حول غالبية القضايا**. فقد أظهر الاستطلاع النتائج التالية:

* أظهر المتعلمون (حملة شهادة البكالوريوس أو أكثر) استعدادا أقل  لتأييد استمرار المفاوضات حتى الوصول لاتفاق نهائي، حيث وافق منهم على استمرارها 61% بالمقارنة مع 76% من الأميين.
* يؤيد 50% من المتعلمين سلاما دائما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بينما يؤيد ذلك 71% من الأميين.
* يشعر 70% من المتعلمين أن الرئيس الأمريكي الحالي (جورج بوش) سيكون كسابقه (بل كلنتون) من حيث سياسته بالنسبة للقضية الفلسطينية، بينما يشعر بذلك 50% من الأميين.
* كان تأييد المتعلمين لحكم الإعدام ضد المتعاملين مع إسرائيل أقل من تأييد الأميين، ووصلت نسبة المعارضة بين المتعلمين إلى 20% بالمقارنة مع 11% بين الأميين.
* وصلت نسبة التأييد بأن لكل فلسطيني (بما في ذلك المتهمين بالتجسس لإسرائيل) الحق في استئناف الحكم لمحكمة أعلى إلى 80% بين المتعلمين، وإلى 62% بين الأميين.
* وصلت نسبة الثقة في الوفد الفلسطيني المفاوض إلى 20% بين المتعلمين، وإلى 50% بين الأميين.
* يقيّم 50% من الأميين مسار الانتفاضة الحالي بأنه "إيجابي"، بينما يوافقهم على ذلك 27% فقط من المتعلمين.
* كان عدم الرضا عن مساعدات الدول العربية أكبر بين المتعلمين، حيث اعتقد 70% منهم أن الدول العربية لم تف بالتزاماتها لمساعدة الشعب الفلسطيني، بينما شعر بذلك 49% من الأميين.
* يعتقد 34% من المتعلمين أن المساعدات المالية والعينية توزع على من يستحقها، بينما يعتقد ذلك 16% فقط من الأميين.
* يواجه 50% من الأميين (وهم في غالبهم من الكبار في العمر والنساء وسكان المناطق النائية) مصاعب في الوصول للخدمات الصحية، بينما يواجه مثل هذه الصعوبات 32% من المتعلمين.
* يعتقد 65% من المتعلمين أن الوقت مناسب لتغيير مجلس الوزراء الحالي، بينما يوافقهم في هذا 26% من الأميين.
* يعتقد 65% من المتعلمين أن فتح والسلطة الوطنية هما شيء واحد، بينما يعتقد ذلك 47% من الأميين.

**الجزء الثامن: الاختلافات الجغرافية**

**تظهر النتائج الواردة أعلاه (وفي الملحق) أن الأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة واستمرار الحصار الإسرائيلي يؤديان لدرجة عالية من التجانس في الآراء بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حول غالبية القضايا المطروحة. ومع ذلك، فإن الاختلافات البارزة لها مدلولات مهمة في إظهار الدرجة الأكبر من الإحباط في قطاع غزة.**

* تظهر كل المؤشرات الاقتصادية والمعيشية أن المعاناة الاقتصادية في قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية. ففي قطاع غزة ازداد عدد الأشخاص الذين فقدوا عملهم ومصدر دخلهم بشكل كلي، حيث يعتمد سكان القطاع  بشكل أكبر على العمل في إسرائيل.
* تأييد العمليات العسكرية ضد المدنيين الإسرائيليين أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.
* التأييد لحركة حماس أعلى في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية. ولأول مرة، تتساوى نسبة التأييد لحركتي فتح وحماس في قطاع غزة. وكانت نسبة الرضى عن أداء الحركات الإسلامية في قطاع غزة أعلى بكثير منها في الضفة الغربية.
* تتباين نسب التأييد للرئيس ياسر عرفات في المنطقتين، فهي أعلى في قطاع غزة من الضفة الغربية، وكذلك فإن التقييم الإيجابي لأداء الرئيس ياسر عرفات أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.
* دعم فكرة تغيير الحكومة الفلسطينية الحالية ( مجلس الوزراء ورؤساء الهيئات الحكومية ) أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية.

**الجزء التاسع: تباين في مواقف الأجيال**

**تشير البيانات إلى فجوة واسعة بين الأجيال.  فالشباب في ثقافتهم السياسية أكثر " تطرفا " من الكبار، حيث يتضح من سائر البيانات أن الشباب (وخصوصا ضمن الفئة العمرية 16-22 ) أكثر "راديكالية" تجاه مختلف القضايا المجتمعية والسياسية، كدلالة على الإحباط والرغبة في التغيير.**

* لقد عارض الاستمرار في المفاوضات حتى التوصل لاتفاق نهائي 31%ضمن الفئة العمرية ( 16-17)، بالمقارنة مع 16% بين الكبار في العمر ( فوق 53 عاما).
* يصل التأييد لاتفاق سلام نهائي بين الكبار في العمر  إلى 70%، بالمقارنة مع 50% بين الشباب.
* يعارض 47% من كبار السن  أحكام الإعدام ضد المتعاملين مع إسرائيل، ويؤيد مثل هذه الأحكام 44% من نفس الفئة العمرية. وبالمقارنة، يتضح أن 33% من الشباب يعارضون أحكام الإعدام الصادرة ضد المتهمين بالتعامل، بينما يؤيدها منهم 64 %.
* يؤيد 80% من الفئة العمرية ( 43-47) أن لكل مواطن حق في الاستئناف لمحكمة أعلى، حتى لو كان متهما بالتجسس لإسرائيل، بينما وصل هذا التأييد إلى 51% بين من هم ضمن الفئة العمرية ( 17-18 ).
* يواجه الكبار في السن من الفلسطينيين (أكثر من غيرهم) صعوبات في الوصول للخدمات الصحية.
* يعتقد 43% ضمن الفئة العمرية ( 16-22) بضرورة تغيير الحكومة الفلسطينية الحالية ( مجلس الوزراء ورؤساء الهيئات)،  ولا يعتقد ذلك 40%. وفي المقابل، يؤيد 35% من الكبار في العمر مثل هذا التغيير، ولا يؤيد ذلك 37% منهم، ولم يكن لـ 28% منهم رأيا حول الموضوع